اللجنة البرلمانية أقرت اقتراحاً قدمه النائب الدلال ووافق عليه أعضاؤها بالإجماع

«الداخلية والدفاع»: لجنة تحقيق لبحث مخالفات القيود الانتخابية ووضع ضوابط لعمل المختارين وآلية لقبول عقود الإيجار

سامح عبدالحفيظ

أرسلت لجنة الداخلية والدفاع تقريرها السابع عشر عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال ونصه الآتي: «قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق تتولى مهام البحث والتحقيق بشأن المخالفات والتجاوزات التي تمت وتتم في إطار نقل البعض للقيود الانتخابية والبطاقات المدنية والتلاعب بإرادة الناخبين في الدوائر الانتخابية على ان يشمل التحقيق المطلوب جميع الدوائر الانتخابية ومراجعة لعقود الإيجار المقدمة من خلال المختارين في آخر 5 سنوات ليتبين مدى صحتها والهيئة العامة للمعلومات المدنية بشأن البطاقات المدنية المسجلة على المنازل السكنية وخصوصا في المناطق الجديدة من واقع القيود الانتخابية، ووضع ضوابط لعمل المختارين وآلية لقبول عقود الإيجار واعتمادها إضافة الى دعوة المواطنين للتقدم بشكاواهم بشأن التلاعب الواقع على منازلهم وبناء على نتائج لجنة التحقيق المقترحة وتوصياتها تتم إحالة المخالفين (مختارين ـ موظفين في أجهزة الدولة المختلفة ـ المواطنين المقيدين دون وجه حق.. إلخ) الى الجهات القضائية تطبيقا للقانون».

محمد الدلال

وجاء تقرير اللجنة كما يلي: احال رئيس مجلس الامة الاقتراح برغبة المشار اليه الى اللجنة بتاريخ 2019/4/21 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه، وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة باجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه، واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

وكان النائب محمد الدلال قد قدم اقتراحا جاء في مقدمته: ان من أهم ركائز الديموقراطية وسلامة التمثيل الانتخابي صحة القيود الانتخابية وصحة عملية نقل الأصوات من دائرة انتخابية إلى أخرى، وقد تبين من خلال شكاوى العديد من المواطنين قيام أشخاص مسجلين كناخبين بالانتقال بين الدوائر من خلال ابرام عقود ايجار وهمية تعتمد من بعض المختارين في المناطق ثم يتم اصدار بطاقات مدنية بموجب ذلك، علما ان اصحاب المنازل التي تم بموجبها ابرام عقود الايجار لا علم لهم بها، ثم يقوم البعض من هؤلاء بالتسجيل في القيود الانتخابية بالدائرة التي انتقلوا لها على نحو مخالف للقانون، ويقوم بعضهم بعد ذلك بتغيير بطاقاتهم المدنية ليستردوا بطاقاتهم الاصلية على منازلهم في مناطقهم السكنية مع ابقاء قيودهم الانتخابية في المناطق والدوائر التي سجلوا بها من اجل التأثير السلبي والموجه في حال انعقاد الانتخابات العامة.

عبدالله الكندري وسعدون حماد وعسكر العنزي وفراج العربيد في اجتماع سابق للجنة شؤون الداخلية والدفاع

وكما يتضح، فإن ذلك يعد من قبيل تزوير ارادة الناخبين والتأثير سلبا على نتائج الانتخابات من خلال توجيه الاصوات لصالح مرشح او اكثر لا يمثلون حقيقة ارادة القاعدة الانتخابية او الدائرة الانتخابية، بل يسعى البعض بشكل او بآخر لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

كما ان تلك الممارسات مخالفة لنصوص العديد من التشريعات والقوانين ابرزها قوانين الجزاء وقانون الانتخابات والقانون المنظم لعمل الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ونص الاقتراح على: قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة تحقيق تتولى مهام البحث والتحقيق بشأن المخالفات والتجاوزات التي تمت وتتم في اطار نقل البعض للقيود الانتخابية والبطاقات المدنية والتلاعب بإرادة الناخبين في الدوائر الانتخابية على ان يشمل التحقيق المطلوب جميع الدوائر الانتخابية ومراجعة لعقود الايجار المقدمة من خلال المختارين في آخر 5 سنوات، ليتبين مدى صحتها والهيئة العامة للمعلومات المدنية بشأن البطاقات المدنية المسجلة على المنازل السكنية وبالاخص في المناطق الجديدة من واقع القيود الانتخابية، ووضع ضوابط لعمل المختارين وآلية لقبول عقود الايجار واعتمادها اضافة الى دعوة المواطنين للتقدم بشكواهم بشأن التلاعب الواقع على منازلهم وبناء على نتائج لجنة التحقيق المقترحة وتوصياتها تتم إحالة المخالفين (مختارين ـ موظفين في اجهزة الدولة المختلفة ـ المواطنين المقيدين دون وجه حق.. الخ) الى الجهات القضائية تطبيقا للقانون.

الموافقة على رفع القيد الأمني عن زوجة الكويتي شرط وجود أولاد

سلطان العبدان

أنهت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تقريرها التاسع حول الاقتراح برغبة المقدم من العضو محمد هايف والذي نص على: «رفع القيد الامني عن زوجة الكويتي في حالة ان القيد وضع بالتبعية وشريطة وجود اولاد او استمرار الحياة الزوجية لفترة ثلاثة اعوام». وجاء في تقرير اللجنة: أحال رئيس مجلس الامة الاقتراح برغبة المشار اليه الى اللجنة بتاريخ 2019/3/25 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه، وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26. وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه، واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

محمد هايف

وكان النائب محمد هايف قد قدم اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: شرع الاسلام الزواج ونظمه لبناء الاسرة الصالحة وتكوين مجتمع سليم، حيث ان الزوجة تصبح في كنف زوجها من وقت اتمام الزواج، كما جاء في الحديث الشريف عن النبي ﷺ انه قال «الرجل راع على اهل بيته، وهو مسؤول عنهم» (رواه البخاري 7138، ومسلم 1829)، ونلاحظ وجود شريطة من زوجات المواطنين من فئة غير محددي الجنسية وضع عليهم قيد امني مع العلم ان بعضهم تم وضع القيد الامني بالتبعية لعائلتهم بالتالي لا يصح التصور باستمرار هذا القيد بعد زواجها ونقل مسؤولية رعايتها الى زوجها.

ونص الاقتراح على: «يرفع القيد الامني عن زوجة الكويتي في حالة ان القيد وضع بالتبعية وشريطة وجود أولاد أو استمرار الحياة الزوجية لفترة ثلاثة اعوام».

إقرار اقتراح استحداث أنظمة تقنية لتخفيف الازدحام في المنافذ الحدودية

أرسلت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تقريرها العاشر حول الاقتراح برغبة المقدم من النائب نايف المرداس الى المجلس وجاء نص الاقتراح كما يلي: استحداث وتطوير انظمة تقنية امنية تشمل جميع الاجهزة الحكومية المختصة بالمنافذ الحدودية والتي من شأنها تخفيف الازدحام وتسهيل حركة المواطنين وخاصة بالعطل والإجازات. وجاء نص التقرير كما يلي: أحال رئيس مجلس الأمة الاقتراح برغبة المشار إليه الى اللجنة بتاريخ 2019/3/25، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه. وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26. وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار إليه. واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

نايف المرداس

وكان النائب نايف المرداس قدم اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا للازدحامات الشديدة في المنافذ الحدودية والتي تتعب المواطنين وتفسد عليهم الاستمتاع بإجازاتهم.

ونص الاقتراح على: استحداث وتطوير انظمة تقنية امنية تشمل جميع الاجهزة الحكومية المختصة بالمنافذ الحدودية والتي من شأنها تخفيف الازدحام وتسهيل حركة المواطنين وخاصة بالعطل والاجازات.

اعتماد تدشين خدمة الاستعلام عن ملف الجنسية للمواطنين

أنهت لجنة الداخلية والدفاع تقريرها الثاني عشر حول الاقتراح برغبة المقدم من النائبين يوسف الفضالة واحمد الفضل بشأن تدشين خدمة استعلام الافراد واطلاعهم على ملف الجنسية الخاص بهم على موقع وزارة الداخلية الالكتروني او بالحضور الشخصي في الرسائل النصية لاعلام اصحاب الشأن بأي تعديلات ترد على ملفاتهم.

وجاء تقرير اللجنة كما يلي: احال رئيس مجلس الامة الاقتراح برغبة المشار اليه الى اللجنة بتاريخ 2019/4/11 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه، كما احال طلب اضافة اسم العضو احمد الفضل الى اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26.

يوسف الفضالة

وبعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه، واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

وكان النائب يوسف الفضالة قدم اقتراحا جاء فيه: اشتكى الكثير من الافراد في الآونة الاخيرة من عدم السماح لهم بالاستعلام او الاطلاع على ملفهم الشخصي الخاص بالجنسية ومعرفة الافراد الملحقين بهم والمسجلين عليهم، ولما كان لهذا الموضوع أهمية خاصة.

ونص الاقتراح على تدشين خدمة استعلام الافراد واطلاعهم على ملف الجنسية الخاص بهم على موقع وزارة الداخلية الالكتروني او بالحضور الشخصي، بالاضافة الى خدمة الرسائل النصية لاعلام اصحاب الشأن بأي تعديلات ترد على ملفاتهم.

وفي رسالة الى رئيس مجلس الامة من النائب احمد الفضل طلب اضافة اسمه الى الاقتراح وجاءت كالتالي: يرجى اضافة اسمي الى الاقتراح برغبة بشأن تدشين خدمة استعلام الافراد واطلاعهم على ملفهم الشخصي الخاص بهم والمسجلين عليهم، ولما كان لهذا الموضوع أهمية خاصة.

برامج دراسية للمواطنين المساجين للحصول على شهادة فنية معتمدة

بدر السهيل

أنهت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تقريرها الحادي عشر حول الاقتراح برغبة المقدم من النائب احمد الفضل، ونصه الآتي: تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإعداد برامج تأهيلية دراسية للمواطنين الكويتيين اثناء تنفيذهم لعقوبة الحبس في السجون، بما يمكنهم من الحصول على شهادة فنية معتمدة بالمجالات التي تحتاج اليها الدولة وتقل بها العمالة الوطنية.

احمد الفضل

وجاء التقرير كالتالي: احال رئيس مجلس الأمة الاقتراح برغبة المشار إليه الى اللجنة بتاريخ 2019/3/31 وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه.

وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار إليه.

واللجنة تقدم تقريرها للمجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

وكان النائب احمد الفضل قدم اقتراحا جاء فيه: لما كانت الإحصائيات تشير الى ان كثيرا من السجناء ممن لم يكملوا تعليمهم ولم يحصلوا على شهادات تخصصية تؤهلهم للاندماج في المجتمع بالحصول على وظيفة توفر لهم دخلا شهريا يساعدهم على تحمل اعباء المعيشة والالتزامات الاسرية معرضون للانحراف من جديد وارتكاب الجرائم، لذا عمدت كثير من الدول المتقدمة على مستوى العالم منذ سنوات طويلة الى توفير حق التعليم لنزلاء السجون خاصة ممن يقضون عدة سنوات في الحبس، كما طبقت بعض الدول العربية ذلك ومنها الجمهورية الجزائرية ودولة فلسطين والمملكة العربية السعودية سواء باستحداث فصول تعليمية للمراحل الدراسية او بتطبيق نظام التعليم الالكتروني للتعليم العالي في تخصصات معينة، او في اي صورة اخرى.

ونص الاقتراح على: تقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بإعداد برامج تأهيلية دراسية للمواطنين الكويتيين اثناء تنفيذهم لعقوبة الحبس في السجون، بما يمكنهم من الحصول على شهادة فنية معتمدة بالمجالات التي تحتاج اليها الدولة وتقل بها العمالة الوطنية.

رابط إلكتروني يتيح للمواطن مراجعة ملفاته الرسمية مباشرة

أنهت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع تقريرها حول الاقتراح برغبة المقدم من النائب أسامة الشاهين والذي نص على «ان تتيح الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر رابطا إلكترونيا ليراجع أرباب الأسر الكويتية ملفاتهم الرسمية، للتأكد من عدم وجود اي نقص او زيادة او تغيير فيها، وترسل رسائل نصية قصيرة (SMS) لرب الأسرة في حال اي تغيير يتم على الملفات للعلم والرقابة». وجاء تقرير اللجنة كالتالي: أحال رئيس مجلس الأمة الاقتراح برغبة المشار اليه الى اللجنة بتاريخ 2019/8/7، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه.وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26. وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه. واللجنة تقدم تقريرها للمجلس لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

أسامة الشاهين

وكان النائب أسامة الشاهين قدم اقتراحا برغبة جاء فيه: لما كانت (المواطنة) من أهم مقومات الدول والأوطان، وبما ان ملفات وشهادات الجنسية من أهم الوثائق المطلوب حمايتها وصيانتها من العبث والتزوير، ولما كانت الأقاويل تنتشر بين المواطنين محدثة اللبس في المجتمع. ونص الاقتراح على: «أن تتيح (الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر) رابطا إلكترونيا ليراجع أرباب الأسر الكويتية ملفاتهم الرسمية، للتأكد من عدم وجود اي نقص او زيادة او تغيير فيها، وترسل رسائل نصية قصيرة (SMS) لرب الأسرة في حال أي تغيير يتم على الملفات للعلم والرقابة».

بدل خطر للضباط المحققين في إدارة التحقيقات بقيمة 120 ديناراً

جاء التقرير الحادي والعشرون للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب ناصر الدوسري بالموافقة على منح الضباط المحققين في الادارة العامة للتحقيقات بدل خطر قيمته 120 دينارا كالتالي: أحال رئيس مجلس الأمة الاقتراح برغبة المشار اليه الى اللجنة بتاريخ 2019/5/30، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه.

وقد نظرته اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2020/1/26. وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين الى الموافقة على الاقتراح برغبة المشار اليه.

ناصر الدوسري

واللجنة تقدم تقريرها للمجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا بصدده.

وكان النائب ناصر الدوسري قد قدم اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كان بدل الخطر يشمل جميع قطاعات وزارة الداخلية بما فيها هيئة التدريس بأكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية وقيمته 120 دينارا، وحيث ان الضباط المحققين في الادارة العامة للتحقيقات يخضعون للحجز العام والحجز الكلي، ويشاركون في تأمين العملية الانتخابية ويقومون بدورهم في خدمة وطنهم على الوجه الأكمل، إلا ان بدل الخطر لا يشملهم ولم تتم مساواتهم بنظرائهم في باقي القطاعات بوزارة الداخلية.

ونص الاقتراح على: «منح الضباط المحققين في الإدارة العامة للتحقيقات بدل خطر قيمته 120 دينارا».